

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

النقابة الوطنية للقضاة



الشرافة في 23 فبراير 2021

المكتب التنفيذي

بيان

تابعت النقابة الوطنية للقضاة باهتمام بالغ ما عاشته الساحة القضائية في الأيام الأخيرة، وتأسفت بشدة للأحداث غير المشرفة التي كان مسرحها مجلس قضاء البليدة ومحكمة الأربعاء، والتي أساءت لجميع مكونات العائلة القضائية دون استثناء، بسبب تصرفات ثلة غير مسؤولة من هيئة الدفاع.

إن المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للقضاة وإن كان لا يعيب على المحامين تضامنهم مع زميلهم، إلا أنه يعيب عنهم ممارسة وسائل غير مشروعة تتنافى وتقاليد وأعراف مهنة المحاماة بغرض التأثير على أحكام القضاء، ومحاولة فرض سلطة الأمر الواقع، بتريد شعارات مهينة لزملائنا قاضي التحقيق وأعضاء غرفة الاتهام أثناء تأدية مهامهم، ومسيئة لقضاة الجمهورية بصفة عامة، والتي يرقى البعض منها لجرائم معاقب عليها.

وتذكر النقابة الرأي العام الوطني بالبيان الصادر عن مجلس منظمة محامي البليدة في تاريخ 2021/02/13 والذي جاء فيه أن قضية المحامي محل المتابعة لا تتعلق بمهنة المحاماة، وحذر من سعي البعض لإلباسها للجنة السوداء، كما تعهد مجلس المنظمة بإبقاء القضية في إطارها القانوني، فضلا عن منشور لرئيس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين على صفحته بالفيسبوك الذي جاء فيه

أن معطيات ملف المحامي المقصود جد مؤسفة ولا تشرف مهنة المحاماة، لذا تتأسف النقابة للمنحى الذي أخذته الأحداث بعد ذلك، وتتساءل حول أسباب هذا الانحراف.

من جهة أخرى، تحذر النقابة الوطنية للقضاة من حملات التجييش والحشد التي تقوم بها قلة من المحامين على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تخلق وضعا مشحونا يمس بالعلاقة الأخوية بين القضاة والمحامين، وتدفع بالأمر إلى انزلاقات أخرى في المستقبل، وفي نفس السياق، تعرب النقابة الوطنية للقضاة عن تفاجئها من الانحراف الخطير الذي طبع بتصريحات نقيب منظمة محامي البلدية في البيان الصادر عنه في تاريخ 21 فيفري 2021، والذي تضمن عبارات ماسة بشخص السيد رئيس النقابة الوطنية للقضاة اثر تدخله دفاعا عن زملائنا بمجلس قضاء البلدية دون تشخيص، وتحذر النقابة بأن أي مساس بالاحترام الواجب لرئيسها هو مساس بجميع القضاة في كامل تراب الجمهورية، كما تحتفظ بحقها في المتابعة القضائية ضد كل من يثبت تورطه في الإدلاء ونشر تصريحات مماثلة.

إن النقابة الوطنية للقضاة نأت بنفسها منذ بداية الأزمة عن الخوض في أي مهارات بسبب التصرفات غير المسؤولة المرتكبة في حق زملائنا، الناتجة عن نقص التجربة والبصيرة، ولكن التحريض المتواصل والإصرار على تكرارها، دفعها للتدخل من أجل إيقاف هذه الحملة المغرضة التي تمس بصورة القضاء والبلاد عامة، وتهيب بالخلصين والشرفاء من أسرة الدفاع الذين لا يقبلون الإساءة لمهنتهم النبيلة، إلى تحكيم العقل والحكمة والسعي من أجل وضع حد لهذه السلوكيات، ودعوة مرتكبيها إلى الكف عنها والرجوع إلى جادة الصواب، والاحتكام للقانون والالتزام بضوابطه. كما تدعو مسؤولي الجهة القضائية لمجلس قضاء البلدية ومن بعدها وزارة العدل إلى تحمل مسؤوليتهم الدستورية في توفير الحماية لقضاة محكمة الأربعاء ومجلس قضاء البلدية من أي ضغط أو تأثير، وتوفير جو ملائم لتمكينهم من ممارسة مهامهم على أكمل وجه، تفاديا لوقوع انزلاقات أو صدمات قد يترتب عنها نتائج يصعب جبرها.

في الأخير، تدعو النقابة جميع قضاة الوطن للتضامن والتآزر والتكاتف من أجل تغيير واقع القضاء بما يتطلع له الشعب الجزائري بكل أطيافه، وتدعوهم إلى التعامل مع حقوق وحرريات الأشخاص بما تقتضيه قدسيته، بعيدا عن أي تقصير أو انحياز.

عاش القضاء حرا مستقلا، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

عن المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للقضاة

العضو المكلف بالعلاقات مع التنظيمات

هـ. شعباني

